

Distr.
GENERAL

E/1993/121
12 October 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج

والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية

السلسلة السابعة والعشرون

٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والآثار

المرتبة عليها بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة

(ورقة معلومات أساسية من إعداد الأمم المتحدة للسلسلة

السابعة والعشرين من الاجتماعات المشتركة بين لجنة

البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية)

E/1993/120

*

مقدمة

١ - لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أثر عميق بعيد المدى على برامج مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأولوياتها. وتضطلع هذه المؤسسات حالياً باستعراض مكثف لبرامج عملها وهي تعيد ترتيب أولوياتها وتوزيع مواردها حيثما أمكن بغية التركيز على تقديم المساعدة للبلدان فيما يتصل بتحقيق الأهداف الأساسية لجدول أعمال القرن ٢١، في مجالات اختصاصها.

٢ - وتبرز لجنة التنسيق الإدارية في جدول أعمالها المسائل المتصلة بمتابعة المؤتمر. وقد أنشأت اللجنة في دورتها العادية الأولى لعام ١٩٩٢ فرقة عمل معنية بالبيئة والتنمية قدمت توصيات شاملة لمتابعة منظومة الأمم المتحدة للمؤتمر. وعلى أساس هذه التوصيات اعتمدت اللجنة في دورتها العادية الثانية لعام ١٩٩٢ بياناً (ACC/1992/32، الفقرة ٥) لتتخذ فيه الجمعية العامة، وفيه قامت اللجنة بما يلي: (أ) حددت المبادئ والمبادئ التوجيهية لتخصيص الموارد وتقاسمها في إطار منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛ (ب) اقترحت الطرق الكفيلة بتعزيز التعاون بين مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ (ج) تناولت مسألة الاحتياجات المالية لدى المنظومة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛ (د) عرضت ترتيبات التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة لأغراض متابعة المؤتمر.

٣ - وخلال السنة الماضية، أُخضع الجهاز الفرعي للجنة التنسيق الإدارية وغيره من ترتيبات التنسيق فيما بين الوكالات لكثير من التنسيق والتبسيط بغية تحقيق مزيد من التكامل والتآزر في إضفاء الصفة العملية على المجالات البرنامجية لجدول أعمال القرن ٢١. ووفقاً لتوصيات فرقة العمل المعنية بالبيئة والتنمية، أنشأت لجنة التنسيق الإدارية لجنة مشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة وذلك على مستوى كبار الموظفين، وتمثل ولايتها في البدء بعملية مشاورات مشتركة بين الوكالات لأغراض متابعة المؤتمر وهي تهدف إلى مساعدة لجنة التنسيق الإدارية على تبسيط جهاز تنسيق وتخصيص المسؤوليات وتقاسمها فيما يتعلق بتنفيذ منظومة الأمم المتحدة لجدول أعمال القرن ٢١؛ ورصد الاحتياجات التمويلية الجديدة والاضافية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بجدول أعمال القرن ٢١، مع مراعاة قرارات هيئة إدارة كل منها؛ وتقدير احتياجات الإبلاغ الجديدة والقائمة المتصلة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وتقديم التوصيات من أجل تبسيط هذه الاحتياجات. وقد اجتمعت اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة مرتين لاستعراض أنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بغية تعزيز التنسيق فيما بين الوكالات والتوصل إلى استجابة فعالة لجدول أعمال القرن ٢١.

٤ - وفي البيان الذي قدمته لجنة التنسيق الإدارية إلى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في دورتها الأولى، عرضت اللجنة ثلاث قضايا أساسية وهي تخصيص المسؤوليات وتقاسمها فيما يتصل بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، والتنسيق في منظومة الأمم المتحدة، والتمويل (انظر الفقرة ٣٢ من التقرير الشامل السنوي

للجنة التنسيق الإدارية عن عام ١٩٩٢ (E/1993/81). للاطلاع على النص الكامل لبيان لجنة التنسيق الإدارية المقدم إلى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة).

٥ - وفي إطار بند جدول الأعمال المعنون "التقدم المحرز في إدماج توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في أنشطة المنظمات الدولية والتدابير التي اتخذتها لجنة التنسيق الإدارية لضمان إدماج مبادئ التنمية المستدامة في البرامج والعمليات الجارية داخل منظومة الأمم المتحدة"، اعتمدت اللجنة عدداً من التوصيات حول المسائل المتصلة بالتنسيق والتعاون والإبلاغ فيما بين الوكالات^(١). وقد أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما بعد توصيات اللجنة في مقرره ٣١٤/١٩٩٢.

٦ - وتلقت هذه الورقة انتباه الاجتماع المشترك إلى عدد من المسائل التي تناولتها مؤخراً لجنة التنسيق الإدارية واللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة، التابعة لها، واللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، مما يهم بشكل خاص لجنة البرنامج والتنسيق باعتبارها الهيئة الفرعية الرئيسية لدى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في ميدان تخطيط البرامج وتنسيقها.

أولاً - المسائل المتصلة بالتنسيق

٧ - تضطلع لجنة التنسيق الإدارية حالياً بالتدابير التالية، بغية تحقيق مزيد من التنسيق الفعال على الصعيدين القطري والاقليمي، فضلاً عن إقامة تنسيق وتعاون أوثق فيما بين الوكالات حول مسائل وبرامج محددة:

(أ) على الصعيد الميداني

١١ - تراعي هياكل التنسيق فيما بين الوكالات مراعاة كاملة الأهداف الوطنية والاقليمية لجدول أعمال القرن ٢١. علاوة على ذلك ووفقاً لطلب اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، فإن المؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة مستعدة لكي تناقش مع الحكومات المسائل المتصلة بتقديم المساعدة التقنية والمالية إلى البلدان وخصوصاً إلى البلدان النامية، في إعداد رسائلها الدورية أو تقاريرها الوطنية المتعلقة بالتقدم المحرز والمشاكل المصادفة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، فضلاً عن تقديم المساعدة على إعداد خطط العمل الوطنية لجدول أعمال القرن ٢١ لدى هذه البلدان؛

٢٢ - بدأت الأعمال الأولية لمساعدة البلدان على صياغة استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة.

(ب) على الصعيد الدولي

٩٧ - ستواصل كل مؤسسة في المنظومة استعراضها لعمليات البرمجة والميزنة لديها على ضوء المجموعات الموضوعية لجدول أعمال القرن ٢١، بما في ذلك برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة المعنية بالتنمية المستدامة، وذلك بهدف إعادة ترتيب الأولويات وإعادة توجيه الأنشطة القائمة، مع تحديد الأنشطة الإضافية أو الجديدة التي ينبغي الاضطلاع بها استجابة لجدول أعمال القرن ٢١، والاحتياجات المالية المقابلة، وتبيان الترتيبات المتعلقة بالتعاون والتنسيق مع الوكالات الأخرى. وستعرض المقترحات ذات الصلة على الهيئات الإدارية للمؤسسات المعنية في إطار منظومة الأمم المتحدة:

٩٨ - ستواصل لجنة التنسيق الإدارية، من خلال اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة، التابعة لها، وضع التدابير الموجهة نحو تحقيق مزيد من التكامل بين الأنشطة وتحديد الثغرات ومجالات ما لا يلزم من ازدواج في الجهود أو الفرص للتعاون. وسيتم هذا العمل على أساس مقترحات وتوصيات مدراء مهام التنسيق والبرمجة المشتركة الذين سيتم تحديدهم في إطار اللجنة المشتركة بين الوكالات من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وفقاً لمقررات لجنة التنسيق الإدارية في دورتها العادية الأولى لعام ١٩٩٢.

٩ - وستواصل لجنة التنسيق الإدارية إعلام اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة وعن طريقها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتدابير المتخذة والتقدم المحرز في صياغة استجابة فعالة منسقة في المنظومة كلها لمتابعة المؤتمر.

٩ - وقد ساهمت اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في دورتها الأولى بالدور الهام للجنة التنسيق الإدارية في كفاءة رصد فعال لمشاركة منظومة الأمم المتحدة في متابعة المؤتمر والتنسيق الفعال لهذه المشاركة والإشراف الفعلي عليها. وأيدت اللجنة المقررات الأخيرة الصادرة عن لجنة التنسيق الإدارية والمتعلقة بإبراز قضايا متابعة المؤتمر في جدول أعمالها وبتخاذ تدابير لتنسيق وإعادة تنظيم جهازها الفرعي وغيره من آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات لتحقيق تكامل وتعاون أكبر في إعطاء شكل عملي للمجالات البرنامجية لجدول أعمال القرن ٢١.

١٠ - كذلك سلمت اللجنة بالحاجة إلى زيادة تعزيز التنسيق فيما بين الوكالات في إطار منظومة الأمم المتحدة لكفاءة متابعة للمؤتمر أكثر كفاية من حيث التكاليف وفعالية وموجهة نحو تحقيق النتائج، بغية تلافي الازدواج وكفاءة استخدام أكثر فعالية للموارد في تنظيم جدول أعمال القرن ٢١.

١١ - وفي هذا السياق، طلبت اللجنة من جميع البلدان اتخاذ مواقف متسقة في هيئات الإدارة المختلفة بغية تحقيق موازنة أكبر لاتجاه السياسة العامة داخل المنظومة فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

والمقررات الأخرى الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وأكدت اللجنة استعدادها للتعاون مع هيئات الإدارة بمنظومة الأمم المتحدة في مواءمة الجهود الجماعية من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

١٢ - ودعت اللجنة جميع المنظمات الدولية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، إلى اتخاذ المزيد من التدابير لدماج نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية إدماجاً كاملاً في برامج عملها، وإلى تزويدها بالمزيد من التقارير عن أنشطتها المضطلع بها لمتابعة المؤتمر، مع التركيز على الموضوعات المواضيع في برنامج عملها المواضيعي المتعدد السنوات^(٣).

١٣ - وقررت اللجنة أن تنظر في هذه التقارير مشفوعة بتقارير عن الأنشطة المناسبة التي تضطلع بها المنظمات الحكومية الدولية العاملة على الصعيد الدولي والصعيد الإقليمي والصعيد دون الإقليمي، خارج منظومة الأمم المتحدة، بغية وضع توصيات سياسة عامة تستهدف ضمان التعاون الفعال وزيادة تكامل أنشطة المنظمات الحكومية الدولية، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على السواء.

١٤ - وجرى إبلاغ اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة في دورتها الثانية، المعقودة في نيويورك في الفترة من ٨ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، بتوصيات اللجنة. وأعدت ترتيبات لتوزيع المسؤوليات على المنظمات بوصفها جهات مديرة للمهام المتعلقة بإجراء متابعة منسقة تشمل مختلف فصول برنامج عمل القرن ٢١ ومجالاته البرنامجية. وستوكل إلى الجهات المديرة للمهام حملة مسؤوليات، من بينها ما يلي:

(أ) بالتعاون مع المنظمات المناسبة الأخرى، ستوفر الجهات المديرة للمهام مدخلات تقنية منسقة تتعلق بتنفيذ برنامج عمل القرن ٢١ على صعيد منظومة الأمم المتحدة في مجالات معينة وفقاً لبرنامج العمل المواضيعي المتعدد السنوات الذي وضعته لجنة التنمية المستدامة؛

(ب) في مجال تبادل المعلومات، ستقوم الجهات المديرة للمهام بتعزيز شبكة للتعاون، بل وإنشاء مثل هذه الشبكة عند الضرورة، فيما بين المنظمات ذات الصلة، وتوليد دفع إعلامي منظم بشأن الأنشطة الجارية والمقبلة فيما بينها، بما في ذلك استخدام شبكات البريد الإلكتروني؛

(ج) ستوكل للجهات المديرة للمهام مسؤولية متصلة بذلك، تتمثل في المبادرة للقيام بدور الحفاز وأداء هذا الدور في الأنشطة والبرامج المشتركة المتصلة بالمسائل المواضيعية؛

(د) ستضع الجهات المديرة للمهام، بالتعاون مع المنظمات المهتمة بالأمر وأمانة لجنة التنمية المستدامة، استراتيجيات مشتركة لأجل تنفيذ منظومة الأمم المتحدة لبرنامج عمل القرن ٢١ فيما يختص

بالمسائل المعنية الداخلة في مجالات اختصاص كل منها، وستعين هذه الجهات مسائل السياسة العامة والاجراءات الأخرى اللازمة؛

(هـ) ستعد الجهات المديرة للمهمات، بالتعاون مع المنظمات المهمة بالأمر، مدخلات منسقة لأجل تقرير الأمين العام التحليلي الموحد، الذي سيركز على استراتيجيات النظام الموحد للأمم المتحدة لأجل تنفيذ برنامج عمل القرن ٢١ وتحديد مجالات موالاة العمل لكي تنظر فيها لجنة التنمية المستدامة.

١٥ - وكانت هناك مسألة أخرى كرس لها اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة انتباهها، هي تنسيق البرامج المتصلة بالبيانات الانمائية وإعداد مقترحات بشأن "آلية رصد التنمية"، المتوخاة في الفقرة ٤٠ - ١٢ من برنامج عمل القرن ٢١. وقد استرعى انتباه لجنة التنمية المستدامة، في تقرير الأمين العام (E/CN.17/1993/9)، الى معلومات تفصيلية عن العملية المشتركة بين الوكالات المستهله في هذا الميدان. وأحاطت اللجنة علما، في دورتها الأولى، بالعمليات المستهله في منظومة الأمم المتحدة لتحسين تنسيق البرامج ذات الصلة بالبيانات الانمائية، وطلبت الى الأمين العام أن يواصل، بمساعدة من لجنة التنسيق الادارية، وضع مقترحات تتعلق بآلية رصد التنمية، فضلا عن وضع مؤشرات واقعية قابلة للاستعمال وللهم بسهولة تتيح للجنة تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة.

١٦ - وقد أخذت بعض المنظمات فعلا في العمل بشأن مؤشرات التنمية المستدامة وإسقاطاتها والتنبؤ بها. وعلاوة على ذلك، يلاحظ أن ادارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة تخطط، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لعقد اجتماع للمنظمات الرئيسية المهمة بأمر المؤشرات البيئية. ومن المقرر عقد هذا الاجتماع في مطلع كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٢ لمناقشة إعداد مؤشرات البيئة/التنمية المستدامة المتفق عليها بدرجة كبيرة، لكي تخدم مختلف المستعملين على الصعيدين الوطني والدولي. ويتطلب الأمر أيضا إيلاء النظر لمسألة إيجاد قدرة متناسقة لاعداد إسقاطات لاتجاهات المستقبل والتنبؤ بها، بهدف اتخاذ إجراءات وقائية.

التنسيق فيما بين الهيئات الحكومية الدولية

١٧ - وأكدت لجنة التنمية المستدامة، في دورتها الأولى، الحاجة إلى تفاعل فعال وترتيبات تعاون مع الهيئات الحكومية الدولية التي تعتبر ذات أهمية خاصة لعمل اللجنة فيما يتعلق بتشجيع وتيسير نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا والتعاون وبناء القدرات، مثلما هو الحال مع اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ومجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية ومجالس إدارات برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. ولهذا الغرض، دعت اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى

النظر في الجهاز الحكومي الدولي المتعلق بالعلم والتكنولوجيا في الجزء التنسيقي من دورته الموضوعية لعام ١٩٩٤، بغية توضيح توزيع العمل وآليات التنسيق.

١٨ - وسيقرر المجلس، خلال دورته التنظيمية لعام ١٩٩٤، موضوع الجزء التنسيقي. وقد أعربت مؤسسات المنظومة عن استعدادها للاسهام التام في مداولات المجلس بشأن هذه المسألة.

ثانيا - المسائل المتصلة بالتمويل

١٩ - لا يزال التمويل يمثل قيذا رئيسيا تعاني منه عمليا جميع أجهزة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها وهي تنفذ برنامج عمل القرن ٢١. وينبغي توجيه الاهتمام الى الجانبين المترابطين من جوانب هذه المسألة، وهما: كيفية تحقيق قدر أكبر من فعالية التكلفة والكفاءة لتحقيق أقصى أثر، والحاجة الى موارد اضافية. وحسبما لوحظ من قبل، كرست لجنة التنسيق الادارية واللجنة التابعة لها المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة، قدرا كبيرا من الاهتمام لاحتياجات المنظومة التمويلية المتعلقة بمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وقد لاحظت لجنة البرنامج والتنسيق، في بيانها الموجه الى الجمعية العامة (ACC/1992/32)، الاعتراف في جدول أعمال القرن ٢١ بأن الموارد المالية لازمة أيضا لتعزيز قدرة مؤسسات الأمم المتحدة على تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبأن توفير الموارد المالية الجديدة والإضافية ينبغي أن يكون كافيا ويمكن التنبؤ به على السواء. ولأحظت كذلك أنه سيترك لأمانات وهيئات إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تقدير الاحتياجات المالية الإضافية الخاصة بكل منها فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٢٠ - وحثت اللجنة، وقد أخذت في الاعتبار تقديرات الاحتياجات هذه، على تخفيف سياسات التقيد بميزانية نمو صغري وذلك لتمكين الأجزاء ذات الصلة من منظومة الأمم المتحدة من أداء دورها الكامل في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وبالمثل، فإن من شأن دفع الاشتراكات وجميع المتأخرات بالكامل في الوقت المحدد أن يمكن المنظمات من إعادة إرساء قدراتها الكاملة على تنفيذ البرامج.

٢١ - وفي الوقت نفسه، تشدد لجنة التنسيق الإدارية على الحاجة الضرورية إلى توفير موارد تكميلية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة. فبينما تلتزم جميع المنظمات بتنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية إلى الحد الممكن في إطار الموارد الموجودة، فإن توفير الأموال الإضافية سيكون شرطا لازما لاستجابتها الكاملة والفعالة للمطالب الجديدة الناشئة عن جدول أعمال القرن ٢١ (بما في ذلك تلك الخاصة بالتنسيق والتعاون فيما بين الوكالات). وتؤيد اللجنة أيضا تأييدا قويا تنفيذ مرفق البيئة العالمية في عام ١٩٩٣ وتمويل قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القرن ٢١، إذ أن كليهما سيوفران موارد لتنفيذ جزء من جدول أعمال القرن ٢١.

٢٢ - وفي دورتها الأولى حثت اللجنة المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإقليمية ودون الإقليمية والوكالات المتخصصة والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، فضلا عن المؤسسات الأخرى المشتركة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، على القيام بدور متزايد وأكثر فعالية في توفير موارد مالية جديدة وإضافية، لا سيما للبلدان النامية، من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وتحقيق مزيد من التقدم في مجال إدماج مفهوم التنمية المستدامة في برامجها ومشاريعها وجعله جزءاً لا يتجزأ من عملية صنع قراراتها وأهدافها المؤسسية.

٢٣ - كذلك دعت اللجنة البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية الإنمائية، الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك مرفق البيئة العالمية، وجميع الوكالات المتخصصة والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، وفقاً للفقرة ٢١ من قرار الجمعية العامة ٤٧/١٩١، أن تدرج في تقاريرها إلى اللجنة معلومات تتعلق بخبرتها وأنشطتها وخططها لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، لا سيما ما يتصل منها بأحكام الفقرة ٣٣-١٤ (أ) و (ب).

٢٤ - وأحاطت اللجنة علماً بالقلق الذي أعربت عنه لجنة التنسيق الإدارية فيما يتعلق بنقص التمويل للوفاء بالولايات الجديدة المتولدة عن جدول أعمال القرن ٢١، وطلبت، في إطار مقررهما بشأن التمويل، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يدعو جميع مؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة إلى أن تقدم إلى اللجنة في دورتها الثانية، من خلال لجنة التنسيق الإدارية، معلومات تتعلق باحتياجاتها وأولوياتها المالية ذات الصلة بمسؤولياتها المحددة، ووضعة في الاعتبار المنظور العام على نطاق المنظومة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والنتائج الأخرى لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، كما وضعت لجنة التنسيق الإدارية واللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة التابعة لها، ووضعة في اعتبارها الأهداف المتفق عليها التي انعكست في جدول أعمال القرن ٢١، ولا سيما الفصل ٢٢ بشأن توفير الموارد المالية لتحقيق التنمية المستدامة.

٢٥ - وفي ضوء ما سبق دعت اللجنة الدول الأعضاء في هيئات إدارة وكالات وبرامج منظومة الأمم المتحدة ومصارف وصناديق التنمية، الإقليمية ودون الإقليمية، المتعددة الأطراف التي تتعامل مع قضايا البيئة والتنمية، إلى اتخاذ تدابير لضمان أن تتلقى الميزانيات البرنامجية لهذه المؤسسات دعماً مالياً كافياً لكي تتمكن من تنفيذ أحكام جدول أعمال القرن ٢١، وفقاً لولاية كل منها.

٢٦ - وقد ظلت اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة ترصد الاحتياجات التمويلية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بجدول أعمال القرن ٢١، آخذة في اعتبارها قرارات هيئات إدارتها. وفي ذلك السياق، انصب التركيز على ضرورة مشاركة مؤسسات المنظومة بقدر أكبر في تحديد ووضع الاستراتيجيات والبرامج والأنشطة التي سيتم تنفيذها على الصعيد القطري. وينبغي، في هذا الصدد، التشديد على قلق المؤسسات الصغيرة غير الممثلة على الصعيد القطري. ويتوخى برنامج الأمم المتحدة

الإئمائي والبنك الدولي زيادة استخدام اجتماعات المائدة المستديرة والأفرقة الاستشارية لإدماج تمويل التنمية الاقتصادية وخطط العمل والاستراتيجيات البيئية بصورة أفضل. ومن الممكن أن تكون قدرة برنامج الأمم المتحدة الإئمائي في القرن ٢١ وشبكات التنمية المستدامة آليات مفيدة لتنسيق مدخلات الوكالات المتخصصة في هذه المحافل. ويتوخى أيضا الاضطلاع بعمليات مشابهة على الصعيد الإقليمي.

٢٧ - ولاحظت اللجنة المشتركة بين الوكالات مع التقدير أنه، استجابة للقلق المعرب عنه في بيان لجنة التنسيق الإدارية إلى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في دورتها الأولى فيما يتعلق بالحاجة إلى تمويل إضافي للوفاء بالولايات الجديدة المتولدة عن جدول أعمال القرن ٢١، سلمت اللجنة بالدور الهام للكيانات القائمة في منظومة الأمم المتحدة وطلبت منها أن تقدم إلى اللجنة في دورتها الثانية، من خلال لجنة التنسيق الإدارية، معلومات تتعلق باحتياجاتها وأولوياتها المالية ذات الصلة بمسؤولياتها المحددة.

٢٨ - وشددت اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة مرة أخرى على الحاجة إلى تمويل إضافي للاضطلاع بالولايات الجديدة المنبثقة عن جدول أعمال القرن ٢١. إذ أن عملية إعادة ترتيب الأولويات وإعادة تخصيص الموارد التي تمت بالفعل لم تتمكن من الوفاء باحتياجات جدول أعمال القرن ٢١. وفي حين أن اللجنة لاحظت أن الاحتياجات التمويلية للمؤسسات فرادى ستستعرض من جانب هيئات إدارة كل منها في سياق ميزانياتها العادية، فإنها رأت أن الأنشطة والبرامج التي يشترك فيها أكثر من وكالة واحدة ستطلب تمويلا إضافيا. ويمكن إبلاغ اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة بهذه الاحتياجات.

ثالثا - المسائل البرنامجية

٢٩ - إن الخطة المتوسطة الأجل الحالية للأمم المتحدة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، وكذلك الخطط المتوسطة الأجل للمنظمات الأخرى، لا تعكس بشكل كامل الولايات التشريعية الطويلة الأجل الجديدة المتولدة من جدول أعمال القرن ٢١ والقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين، وكذلك المقررات التي اعتمدها مؤخرا اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، بالصيغة التي أقرها بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وستقدم المقترحات التفصيلية لبرامج الخطة المتوسطة الأجل وبرامجها الفرعية إلى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الرابعة والثلاثين وفقا للإجراءات المعمول بها. وستأخذ هذه المقترحات في اعتبارها مقررات لجنة التنسيق الإدارية التي ترمي إلى ضمان التقسيم الفعال للعمل وتكامل الجهود المبذولة داخل منظومة الأمم المتحدة لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

٣٠ - وفي هذا الصدد، يثور سؤال هام على نطاق المنظومة، هو: على أي المستويات ينبغي أن تحدد المنظمات أهدافها وأنشطتها البرنامجية؟ فمستوى البرمجة لن يتوقف على إعادة ترتيب الأولويات وإعادة تخصيص الموارد فحسب، بل أيضا على التوقعات الخاصة بتوافر موارد إضافية. وثمة نهج استخدم في

حالات أخرى يتمثل في وضع برنامج أساسي ما على أساس الموارد المتاحة فضلا عن البرامج التكميلية التي يمكن الاضطلاع بها إذا أصبحت الموارد الإضافية متاحة.

رابعاً - قضايا للبحث

٣١ - في ضوء ما سبق، يمكن أن تستعرض القضايا التالية في الاجتماع المشترك:

- (أ) مواءمة الجهود الجماعية داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، بما في ذلك دور هيئات الإدارة ذات الصلة؛
- (ب) التفاعل والترتيبات التعاونية بين الهيئات الحكومية الدولية التي تعالج القضايا المتصلة بتعزيز وتسهيل نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً، والتعاون، وبناء القدرات؛
- (ج) الاحتياجات المالية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، بما في ذلك الآثار المترتبة على النمو الصغري والبرمجة المفرطة.

الحواشي

(١) تقرير اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة عن دورتها الأولى (E/1993/25/Add.1).

(٢) أقرت اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، في دورتها الأولى، برنامج العمل المواضيعي المتعدد السنوات للفترة ١٩٩٣-١٩٩٧. ويدمج هذا البرنامج ٤٠ فصلاً من جدول أعمال القرن ٢١ في المجموعات المواضيعية التالية: (أ) العناصر الحاسمة للاستدامة؛ (ب) الموارد والآليات المالية؛ (ج) التعليم والعلم ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً، والتعاون وبناء القدرات؛ (د) هياكل صنع القرارات؛ (هـ) أدوار الفئات الرئيسية؛ (و) الصحة والمستوطنات البشرية والمياه العذبة؛ (ز) الأراضي والتصحر والغابات والتنوع البيولوجي؛ (ح) الغلاف الجوي والمحيطات وكل أنواع البحار؛ (ط) المواد الكيميائية السمية والنفايات الخطرة. وقد قررت اللجنة أن تنظر في المجموعات (أ) إلى (هـ)، الشاملة لعدة قطاعات، سنوياً؛ في حين ستنظر اللجنة في هذه المجموعات من (و) إلى (ط)، ذات الطابع القطاعي، على أساس سنوات متعددة. وستنظر اللجنة في هذه المجموعات خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦، يلي ذلك استعراض شامل في عام ١٩٩٧ للتحضير لدورة استثنائية للجمعية العامة يتوخى عقدها في تلك السنة.

— — — — —